وزارة التعليم العالم و البحث العلمي

جامعة بابل _ كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية المصرفية

(اثر الودائع في توسع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي 2009_2021)

بحث تخرج مقدم الى مجلس جامعة بابل

كلية الادارة و الاقتصاد

قسم العلوم المالية و المصرفية

و هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

من قبل الطالبتان

تقى فرحان حسين الجبوري

بنين نصر كاظم السلطاني

بأشراف

ا. د جواد كاظم البكري

1444 2024

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل

البسط فتقعد ملوما محسورا)

(الاسراء: ٢٩)

(اهداء)

الطالبة : تقى فرحان حسين

الى التي انجبتني امي الغالية .

الى الذي اوصلني إلى هنا ابي . . .

الى الذين وقفوا معي يتأملون نجاحي اخوتي . . . . .

الى من كان لي السند و العون في مرحلة كتابة هذه البحث اختي

. . . . . (سرى)

الى الذين زرعوا الابتسامة على شفتي اولاد اختي .

علي (زيد رحمه الله)

الى استاذي الفاضل د . جواد كاظم البكري

اهديكم هذا الجهد المتواضع .

الباحثة

الطالبة : بنين نصر كاظم

إلى من ضحوا بأرواحهم فداء أهلهم ووطنهم . . . شهدائنا

إلى من علموني ابجديات المعرفة ولهم الفضل . . .

اساتذتي

إلى من انتظر رد الجميل لهما لتحملهم عبء تربيتي . . .

والدي ووالدتي

إلى احبائي وأعزائي الذين يفرحني دعاؤهم وكل

اخوتي واخواتي

إلى من اصبحوا لي الحياة كلها وزانوها بأجمل الالوان والى من اسال

الله ان يحفظهم ويرعاهم على الدوام . . . . زوجي الغالي

وصغيري يزن

الباحثة

(شكر و تقدير)

الحمد الله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و على الة محمد و بعد .

اشكرك ربي على نعمك التي لا تعد ، و اللائك التي تحد ، احمدك ربي على ان يسرت لي انهاء هذا البحث ، ان لساني ليعجز ان يجد الكلمات التي يعبر بها عن شكري و امتناني و عظيم تقديري لكل من ساهم في هذا العمل المتواضع حتى يضيف قطره في محيط العلم و اخص بالذكر الاستاذ

الكريم جواد كاظم البكري المشرف على هذا البحث حيث كان فضلة على البحث

و الباحث

استثناء من كل المقاسات و دليلا على إنسانيته و عظمته قبل ان يكون استاذي

مشرفا . ويطيب لي ان اتقدم بالشكر الجزيل الاساتذة الافاضل الذين قبلوا

مناقشة هذا البحث لتزداد قيمة و رصانة علمية ، و كان لي شرف كبير برئاسته لجنة مناقشتي . و لا انسى في هذا المقام ان اشكر زملائي في الدراسة معي

و من الله التوفيق .....

الباحثتان: تقى فرحان حسين

بنين نصر كاظم

(جدول المحتوى)

الموضوع	من	الى
الآية القرآنية	أ	أ
الاهداء	ب	ب
الشكر و التقدير	ت	ت
جدول المحتويات	د	ه
المقدمة	و	و
المبحث الاول – الاطار المنهجي	١	٥
اهمية البحث – اهداف البحث	٢	٢
مشكلة- فرضية – منهج – مجتمع البحث	٣	٣
حدود البحث	٤	٤
دراسات السابقة	٤	٥
المبحث لثاني – اطار نظري	٦	١٧
مفهوم وتعريف الودائع المصرفية	٧	٧
انواع الودائع المصرفية	٨	٩
اهمية الودائع	٩	١٠
الائتمان المصرفي	١١	١٢
اهمية الائتمان	١٢	١٢
انواع الائتمان المصرفي	١٣	١٥
وظائف الائتمان	١٦	١٧
المبحث الثالث _ نتائج التحليل	١٨	٢٢
المبحث الرابع	٢٣	٢٩
النتائج	٢٤	٢٥
الاستنتاجات	٢٥	٢٥
التوصيات	٢٦	٢٦
المصادر	٢٧	٢٨
الملاحق	٢٩	٢٩

الجداول	رقم الصفحة
جدول شكل رقم (١)	١٩
جدول شكل رقم (٢)	٢١

الرسوم البيانية	رقم الصفحة
الرسم البياني رقم (١)	٢٠
الرسم البياني رقم (٢)	٢١

(المقدمة)

تعد المصارف الركيزة الأساسية في النظام المالي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولاسيما في ظل التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي شهدها القطاع المصرفي فما عاد يقتصر عملها على قبول الودائع ومنح القروض، بل تعداه إلى الصيرفة الشاملة المتمثلة بالصيرفة التجارية وادارة صناديق الاستثمار والتأمين، مما تطلب من الصناعة المصرفية العراقية على وجه الخصوص أن تمتلك القدرة على مواكبة التطورات، وممارسة الدور المنوط بها عن طريق دراسة علمية دقيقة لما يمكن أن تتبناه المصارف العراقية من وسائل لتنمية ودائعها ، وبما ان اسعار الفائدة على الودائع تعد احدى استراتيجيات جذب الودائع على الرغم من أن طبيعة الاستجابة لتغيرات اسعار الفائدة قد تختلف بين الشعوب باختلافهم الديني والعقائدي، لذا نجد من المهم التعرف على مدى استجابة المودعين في المصارف التجارية العراقية لهذه التغيرات، وهل هي استجابة سلبية؟ أم ايجابية والاهم من ذلك ماهي انعكاسات هذه التغيرات في الاستثمار المصرفي من ائتمان نقدي واستثمارات مالية، وهل يوجد تذبذب كبير في أسعار فائدة الودائع قد ينتج عنه ضعف في استقرار عمل القطاع المصرفي؟

و بالتالي جاء هذا البحث لتسليط الضوء على (اثر الودائع في توسع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي١ ٢٠٢ _٢٠٠٩) ويتكون هذا البحث من اربع مباحث اذ تناول المبحث الاول الاطار المنهجي المتمثل بمشكلة البحث و اهمية البحث و اهداف البحث وصولا الى الدراسات السابقة التي انطوى تحتها هذا المبحث و جاء المبحث الثاني الاطار النظري ليسلط الضوء على مفهوم وتعريف الودائع المصرفية و اهمية و انواع الودائع و تعريف الائتمان و بيان اهمية و انواع و وظائف الائتمان المصرفي اما الفصل الثالث تمثل بالاطار العملي تناول عرض قيم الائتمان و الودائع للسنين (٢٠٠٩-٢٠٢١) في جداول و تحويلها لرسوم بيانية و تم ذكر النتائج و الاستنتاجات و توصيات و الملاحق في المبحث الرابع .

(المبحث الاول)

(الاطار المنهجي)

اولا : اهمية بحث

ثانيا : اهداف البحث

ثالثا : مشكلة البحث

رابعا : فرضية البحث

خامسا :منهج البحث

سادسا : مجتمع البحث

سابعا : حدود البحث

ثامنا :الدراسات السابقة

المبحث الاول

(الاطار المنهجي)

اولا : اهمية البحث

تنبع اهمية هذه الدراسة من اهمية القطاع المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للبلد و لان الودائع احد اهم مصادر تمويل المصارف التجارية و هي ما تميزها عن باقي المؤسسات المالية اذ تعد اكبر مصدر تمويل يحصل علية المصرف التجاري واقله كلفة من باقي مصادر التمويل سواء كانت مصادر داخلية او خارجية ، ولذألك تتلخص اهمية الدراسة في عدد نقاط اهما ما يلي :

١- القاء المزيد من الضوء على اثر الودائع في توسيع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي .
٢- يشكل البحث اضافة مهمه للمجال التخصصي و العلمي الذي ينتمي الية .
٣- يمكن ان يكون هذا البحث منطلق اكاديمي للباحثين الجدد فيما بعد عن اثر الودائع في توسيع الائتمان المصرفي .
٤- حاجة المكتبة العراقية و العربية لدراسات تبين اثر الودائع على الائتمان و بيان العلاقة فيما بينهما في الاقتصاد العراقي .

ثانيا : اهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى عدد اهداف تتلخص في مجموعه نقاط كلاتي :

١- بيان اثر الودائع في توسيع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي .
٢- التعرف على انواع الودائع المستخدمة في الاقتصاد العراقي .
٣- تسليط الضوء على ابرز العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي .
٤- بيان تأثير اسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي .

ثالثا : مشكلة البحث

تتحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الاتي (ما هو اثر الودائع في توسع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي للمدة 2009_2021 ؟

و للوصول الى هذا الهدف تسعى الدراسة الى الاجابة على عدد من التساؤلات الفرعية حول اثر الودائع في توسع الائتمان المصرفي .

١- ما هي انواع الودائع المستخدمة في الاقتصاد العراقي ؟
٢- اي نوع من الودائع يعد الافضل في توسيع الائتمان المصرفي ؟
٣- ما هي ابرز العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي ؟
٤- ما مدى تأثير اسعار الفائدة على الودائع في الاستثمار المصرفي ؟

رابعا : فرضية البحث

تشكل الودائع المصرفية في الاستثمار العراقي العنصر الاهم في توسيع الائتمان المصرفي

خامسا : منهج البحث

اعتمد البحث على منهجين هما :

١- المنهج الوصفي : تم استعراض المفاهيم و النظريات ذات العلاقة بالدراسة فضلا عن الاعتماد على البحوث و الدراسات المنشورة .

٢- المنهج التحليل الكمي : استخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية و المقاييس الإحصائية بهدف تحليل نوع العلاقة و قوة التأثر بين متغيرات الدراسة و اختبار الفرضيات .

سادسا : مجتمع البحث

المجتمع دراسة بمجموعة من المصارف العراقية و منها البنك المركزي العراقي .

سابعا : حدود البحث

يتحدد البحث بحدين هما

١- الحد الزماني : سيكون البحث من فتره (٢٠٢١-٢٠٠٩)

٢- الحد المكاني : بعض من مصارف العراق منها البنك المركزي العراقي

ثامنا : الدراسات السابقة

اولا : دراسة شيماء جاسم حمود العوادي (٢٠١٠)

عنوان الدراسة (تحليل) الائتمان المصرفي للمصارف الاختصاصية في العراق للمدة ((٢٠٠٨-١٩٩٥) هدف الدراسة هو إجراء دراسة تحليلية لعدد من المصارف الاختصاصية العراقية المعرفة أساليب أدارة الأموال لهذه المؤسسات من خلال تحليل مصادر واستخدامات اموالها. وقد أوضحت الدراسة التطور المؤسسي للجهاز المصرفي، وكذلك تحليل مصادر تمويل المصارف الاختصاصية في العراق، والسياسة الائتمانية لهذه المصارف. وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف المتخصصة تعد أهم أنواع المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة وذلك لدورها الحيوي المهم في الاقتصاد من خلال تمويلها للقطاعات التي انشئت من أجلها لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الاقتصادية المختلفة. والنقاط المشتركة هنا بعض المفاهيم النظرية التي تخص الائتمان المصرفي من حيث مفهومه وأنواعه ومخاطرة.

ثانيا : كوين ١٩٩٩

كان عنوان الدراسة الموسومة (العوامل المؤثرة في الطلب على الودائع المصرفية) التي أجريت على مجموعه من المصارف العراقية ذات القطاع الحكومي والخاص . فضلاً المتغيرات المصرفية والذاتية المؤثرة بهدف تحديد المتغيرات الاقتصادية الكلية عن في الطلب على الودائع ، وتحليل احد الجوانب المهمة في أداء المصارف المتمثلة بقبول الودائع المصرفية . وتوصلت الدراسة الى ان هيكل المؤسسات المالية يتنوع في وفقا المالية ، وظهور سيطرة واضحة في الاقتصاديات المتقدمة لتطور الحاجات والرغبات للمصارف الحكومية في معظم عمليات الجهاز المصرفي على الرغم من وجود مصارف خاصة ، كما توصلت ايضاً ، الى ان الطلب المحلي على الودائع يستجيب بدرجه قويه الى التغير الحاصل في المتغيرات الاقتصادية .

ثالثا :المكصوصي ٢٠٠٠

كان عنوان الدراسة الموسومة (التوافق بين سلوك الودائع وتوظيفات أموال المصارف التجارية) ، التي تناولت عينه من المصارف العراقية مقتصرة على مصرف الرافدين .حاولت الدراسة توضيح سلوك الودائع بوصفها أحد مصادر الأموال الأساسية للمصارف وكيفية توجيهها الى الاستخدامات المختلفة بما يتلاءم مع استحقاقها ، فضلاً على بيان مدى ملائمة توظيفات أموال المصرف مع طبيعة وسلوك ودائعه . واستطاعت الباحثة في ضوء دراستها التوصل الى استنتاجات أساسيه أهمها : تأثر فلسفة أدارة أموال المصارف التجارية بعدة متغيرات أدت الى أدارة كل من موجوداتها ومتطلباتها بشكل متكامل ومتناسق ، وظهور مداخل متعددة لإدارة الأموال تزامنت مع التطور الذي حدث في فلسفة المصارف في أدارة موجوداتها ومطالباتها. وأوضحت مساهمة استراتيجيات أدارة الأموال في حل التناقض بين هدفي الربح والسيولة

(المبحث الثاني)

(الاطار النظري للودائع و الائتمان المصرفي)

اولا :الودائع

١- مفهوم الودائع

٢- انواع الودائع

٣- اهمية الودائع

اولا : الائتمان المصرفي

١-مفهوم الائتمان المصرفي و نشأته
٢-اهمية الائتمان المصرفي
٣- انواع الائتمان المصرفي
٤- وظائف الائتمان المصرفي

١ : مفهوم وتعريف الوديعة المصرفية :

الودائـع او الوديعـة تعنـي لغويـا " ايـداع شـيء لـدى شـخص اخـر لمـدة معينـة علـى ان يتعهـد هـذا الشـخص بـرد الشـيء نفسـه عنـد الطلـب و الودائـع جمـع وديعـة والوديعـة فـي اللغـة مـا اسـتودع ، وأودع الشـيء : صـانه ، واودعـه مـالا : دفعتـه اليـك ليكـون وديعـة . امـا : الوديعـة اصـطلاحا : فهـي الشـيء الـذي يـودع عنـد شـخص لأجـل وتعـرف الوديعـة بانهـا المـال الـذي يوضـع عنـد شـخص لأجـل الحفـظ وتعـرف كـذلك بأنهـا عقـد يلتـزم فيـه المـودع لديـه بالمحافظـة علـى الشـيء ثـم رده بعينـه فـي الموعـد المتفـق عليـه الـى صـاحبه " المـودع " والوديعـة لا تنقـل ملكيـة الشـيء وانمـا تنقـل حيازتـه الـى الشـخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها.(١)

ولقـد عـرف قـانون المصـارف العراقـي الوديعـة بانهـا مبلـغ نقـدي يـدفع لشـخص سـواء اكـان مثبتـا فـي سـجل ام لا للشـخص المسـتلم للمبلـغ بشـروط تقتضـي سـداد الوديعـة او تحويلهـا الـى حسـاب آخـر بفائـدة أو بعـلاوة أو بـدون فائـدة أو عـلاوة امـا عنـد الطلـب أو فـي وقـت أو ظـروف يتفـق عليهـا المـودع وذلـك الشخص أو يتفق عليها نيابة عنهما (٢)

---

١ م. علي حسين نوري اللامي - اثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في الشرق الأوسط العراقي- قسم العلوم المالية و المصرفية - كلية دجلة الجامعة

٢ النجفي ، حسن "معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية" الطبعة الاولى ، دار واسط للنشر ، بغداد.١٩٨٢

٢: انواع الودائع المصرفية :

يمكن تصنيف الودائع المصرفية الى الاتي (١)

أ - ودائع الحسابات الجارية :

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه وهذه الودائع يمكن سحبها بدون اشعار مسبق اي بمجرد تقديم الطلب لذا تأخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في انشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم .

ب - ودائع التوفير :

تتمثل ودائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة ، على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لأصحابها ، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الابداع والسحب بموجبها وتحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشئات الاعمال ، بينما تضع تشريعات اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشاة ايداعها في ذلك الحساب وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام

ت- الودائع الثابتة: وتمثل النسبة الأكبر من موارد المصرف التجاري وتتكون من الايداعات الثابتة التي يتقدم بها الافراد والهيئات المختلفة وتكون على نوعين.

(١) الودائع لأجل : بالنسبة لهذا النوع من الودائع نجد ان المصرف التجاري لا يلتزم بدفعها الا في الموعد المحدد للوديعة ، أي بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع المصرف ،

١_ شرف ، كمال و ابو عراج ، هاشم" **النقود والمصارف** "منشورات جامعة دمشق ،1994 ص 8

وهذا ما يعطي الحرية في اقراضها أو استثمارها وجني قدر أكبر من العائد بالمقارنة مع الوضع بالنسبة للودائع الجارية الأمر الذي يجعل المصارف التجارية تدفع معدل اعلى من الفوائد عليها تشجيعا على اجتذاب اكبر قدر منها .

(٢) الودائع بأخطار : تشترك مع الودائع لأجل في وجود قيد معين على السحب منها ولكن قيد اخف نسبيا ، ويتمثل في ضرورة اخطار البنك ، قبل السحب بمدة معينة الامر الذي يجعل قابليتها السحب منها اعلى نسبيا واضطرار البنك للاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة لمواجهة السحب عليها ، ومعنى هذا ان يتاح للبنك حرية اقل نسبيا لتوظيفها ، وبالتالي تميل اسعار الفائدة المقررة لها لان تكون اقل بالمقارنة مع الودائع لأجل .(١)

٣: اهمية الودائع

تمثل الودائع لدى المصارف التجارية اهمية كبيرة وتشمل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في انشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار ، والقارض ، وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها... الخ. بعبارة اخرى ان المصارف التجارية تتعامل بأموال الغير (اموال المواطنين او الشركات ا المؤسسات الحكومية او غيرها) واستنادا الى ما تقدم فان اهمية حسابات الودائع تبرز في النقاط الاتية : (٢)

أ- تؤدي المصارف التجارية دور اساسيا ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الراس مالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة او تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع

١- _ شرف ، كمال و ابو عراج ، هاشم "النقود والمصارف" مصدر سابق ص ٨

٢- العزاوي ، هدى "دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة ١٩٤٧اطروحه . دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ١٩٩٧

ب- تعد الودائع اكثر خصوبة واقل تكلفة من ا رس المال والاحتياطات اذ لا يمكن للمصرف ان يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية ، كما ان تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية

ت- تعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان الودائع تمثل حجب جزءا من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية

ث- تعد الودائع من اقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب امكانية سحبها من قبل المودع في اي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية او نقدا بالنسبة للودائع اذ اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني

ج- تقوم المصارف التجارية بتعبئة المدخرات ، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الانشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف(١)

١- العزاوي ، هدى "دراسة النشاط المصرفي الحكومي مصدر سابق ص ٩

ثانيا : الائتمان المصرفي

١- مفهوم الائتمان المصرفي و نشأته :

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها. ويعرف الائتمان بالـه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات حتى إنه يمكن أن يكتفى بأحد تلك المعاني للدلالة على إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها. ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المفرض نفسه بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين [١]

١- د . عبد العزيز الدغيم ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري . مجلة جامعة تشرين ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٠٢

يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.(١)

٢- اهمية الائتمان :

تكمن أهمية الائتمان المصرفي للاقتصاد من خلال مجموعة من النقاط الآتية، وفي الآتي بيان لها:

١- توزيع الثروة في الاقتصاد من خلال القيام بعمليتي الإقراض والاقتراض بين البنوك أو المؤسسات المالية المختلفة والأفراد بحيث ينتقل المال من هذه المؤسسات إلى الأفراد. .
٢- تمكين الاقتصاد من الازدهار والنمو من خلال استخدام الائتمان المصرفي بعدة أشكال مختلفة كشراء الأصول وبيعها وسداد الأقساط والالتزامات، وبناء المشاريع الجيدة حيث إن هذه العمليات ستساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد ونموه.
٣- . تسريع عملية التنمية الاقتصادية للصناعات من خلال أخذ القروض التي تساعد على إنتاج العديد من السلع الإنتاجية والتي تؤثر على الاقتصاد ككل.

١- مصدر سابق ، عبد العزيز الدغيم ط١ؤص ١١
٢- موقع الكتروني : https://rouwwad.com/o/أهمية-الائتمان-المصرفي

٣- انواع الائتمان المصرفي :

ليس بالأمر اليسير وضع تقسيمات أو تصنيف الأنواع الائتمان المصرفي بسبب الدور الذي يلعبه الائتمان في معظم مفاصل الاقتصاد وبسبب تنوع المشاريع التي يتم تمويلها من الائتمان فتنوع نشاطات الأفراد والمؤسسات الطالبة للائتمان يحتم علينا وضع تقسيم له وكما يلي (١) :

١- الائتمان المصرفي بحسب النشاط الاقتصادي

وتتوزع أنواع الائتمان بحسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أصناف وقد تزداد بتنوع الانشطة الاقتصادية إلا انه في الغالب يأخذ التصنيف الآتي

أ- الائتمان التجاري : وينصرف بشكل أساس إلى القروض والتسهيلات المصرفية التي تسهل عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية، فهو يمول العمليات الجارية أي النفقات الجارية للمؤسسات أو المشاريع سواء كانت صناعية ، زراعية افراد أو غيرها وغالبا ما يقدم هذا النوع من الائتمان من المصارف التجارية ويكون قصير الأجل فطالبي الائتمان يستخدمونه في تمويل نشاطات جارية كشراء مواد أولية أو دفع اجور العاملين ... الخ.

ب - الائتمان الاستثماري : وهو الائتمان الذي يمنح على شكل قروض طويلة الأجل بهدف تمويل أو شراء الأصول الثابتة والتجهيزات الرأسمالية كالأرض والمباني اللازمة للمشروع

ج - الائتمان الاستهلاكي : وهو الائتمان المصرفي الممنوح لغرض تغطية نفقات المؤسسات والأفراد الاستهلاكية بهدف تأمين حصولهم على بعض السلع والخدمات وتسديده فيما بعد من دخولهم الجارية وغالبا ما تكون السلع التي يجري تمويل اقتنائها من السلع المعمرة الذي يسهم في تنشيط الطلب وتوسيع الاسواق وفي الغالب يقوم بتقديم هذا النوع من الائتمان الجمعيات الاستهلاكية.

١- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مقدمة في الاقتصاد الاقياسي ، دار الكتب ، بغداد ،٢٠٠٢ ، ص ١٢٦

٢- الائتمان المصرفي تبعا لمدة الاستحقاق ويصنف الائتمان تبعا لذلك إلى (١)

ا- الائتمان قصير الأجل : وهو الائتمان الذي تكون مدته عادة أقل من سنة ويستخدم اساسا في تمويل المنشآت التجارية وتفضل المصارف التجارية التعامل به ويأتي بعدها بنوك الاستثمار وتليها المصارف المتخصصة.

ب- الائتمان متوسط الأجل : وتمتد المدة الزمنية إلى خمس سنوات لغرض تمويل العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات وكذلك يمكن أن يدخل ضمن اقتناء السلع المعمرة للأفراد.

ج- الائتمان طويل الأجل : وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمس سنوات وحتى ثلاثون سنة والذي يمنح بغرض تمويل مشروعات الاسكان وبناء المصانع وشراء الآلات .

٣- الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان: (٢)

ا- ائتمان مصرفي يمنح بضمان وبدوه ينقسم إلى:

* قروض بضمان أوراق تجارية.

* قروض بضمانات محاصيل زراعية.

* قروض بضمانات أخرى متنوعة.

*قروض بضمانات رهن عقاري أو ودائع نقدية

١- نغم عباس عبيد ، دور الائتمان المصرفي في نقل اثر السياسية النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق لمدة (٢٠٠٣_ ٢٠١٢) ، ص ٧

٢- السيد محمد السرياني ، علي عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠١

ب- الائتمان مصرفي بدون ضمان :وهو حصول المقترض على الأموال من المقرض بدون ضمانات شخصية أو عينية وهو موثق بصورة غير مباشرة.

٤- الائتمان المصرفي بحسب نوع الملكية الممولة ويقسم إلى:

ا- الائتمان الممنوح للقطاع العام :وهو الائتمان المقدم إلى مؤسسات القطاع العام أو المشاريع المملوكة من الدولة حيث تتمكن الدولة من خلال هذا النوع من الائتمان أن تمول المشاريع التي تعجز في بعض الاحيان عن تمويلها نتيجة التزاماتها العديدة.

ب- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص : وهو الائتمان الذي يمنح من المؤسسات المالية إلى الأفراد والشركات وطالبي الائتمان في النشاط الخاص. ويختلف ما يحصل عليه القطاعين باختلاف الانظمة الاقتصادية وتطورها وكذلك باختلاف حجم مشاركة القطاع الخاص في تكوينها اضافة إلى حجم دعم الحكومة للقطاع العام وفاعلية نشاطه.

ج- الائتمان الممنوح للقطاع المختلط: ومما تقدم في الفقرتين السابقتين يمكننا معرفة الائتمان المختلط وهو ما يمنح من ائتمان لتمويل نشاط يشترك فيه القطاعين العام والخاص.

د- الائتمان المصرفي بحسب القطاعات الاقتصادية: ينضم تحت هذا النوع من الائتمان أنواع فرعية عديدة فاختلاف أي منهما عن الآخر يأتي من طبيعة النشاط الذي تموله المصارف ويبرز منها الائتمان الصناعي والزراعي والعقاري بالإضافة إلى الائتمان التجاري

١- مصدر سابق ، السيد محمد السريان ص ١٤

٤- وظائف الائتمان :

ان التطورات التكنولوجية والاقتصادية ونمو مؤسسات الجهاز المصرفي واتساع الاسواق النقدية والمالية أعطت الائتمان المصرفي أهمية كبيرة وذلك من خلال إمكانية تجميع الموارد المالية وتعبئتها باتجاه الانشطة الاقتصادية من أجل الوصول بالنشاط الاقتصادي إلى العمالة الكاملة إلا أن هذه ليست الوظيفة الوحيدة للائتمان المصرفي فله وظائف عديدة ، وبهذا فأن أهمية المصارف ودورها في عمل الاقتصاد وتطوره وتنميته تبرز من خلال الوظائف التي يؤديها الائتمان الذي تمنحه المصارف والتي تتمثل فيما يلي (١) :

١- زيادة الانتاج: فالمشاريع الزراعية والصناعية الكبيرة الجديدة منها والقائمة والحديثة التكوين بحاجة دائمة إلى موارد مالية تفوق الموارد الذاتية للمشروعات، فلابد أن تطلب الائتمان وهنا يأتي دور مؤسسات الاقراض المتخصصة في توفير الائتمان بحسب كل نشاط يطلب الائتمان وبحسب المدة التي تحتاجها هذه المشاريع لإنجاز اعمالها فالائتمان يسهم في توفير الفرص الاستثمارية الزيادة الانتاج وتوسيعه.

٢ - زيادة الاستهلاك من خلال تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات والتي تحفز وحدات الانتاج الوطني على زيادة انتاجها إذ يعطي الائتمان المصرفي قدرة شرائية اضافية أو جديدة لذوي الدخول المنخفضة للحصول على بعض السلع الاستهلاكية أو المعمرة لسد احتياجاتهم.

٢- الإفادة من الموارد المالية العاطلة من خلال تشغيلها على شكل ائتمان يمنح للوحدات الانتاجية أو الاستهلاكية وبشكل يجعل مستخدم الائتمان ينتفع به وكذلك مانح الائتمان يحصل على عائد من خلال استغلال مدخراته المعطلة.

شيماء جاسم حمود العوادي ، تحليل الائتمان المصرفي للمصارف الاختصاصية في العراق للمدة (١٩٩٥_ ٢٠٠٨) رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠١٠ ص ٤

٤ - يسهم الائتمان المصرفي من أجل الحصول على عائد من القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة في تحقيق التوزيع الكفؤ للموارد، والكفاءة العليا في استخدام هذه الموارد.

٥ - يسهم الائتمان المصرفي كذلك في توزيع الموارد المالية المتاحة بين مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية ، فهو يسهم في تمويل القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز في تمويل نشاطها بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال.

٦- قدرة الائتمان المصرفي على تسوية المبادلات التجارية في التبادل بين طرفين (١)

١- مصدر سابق شيماء جاسم حمود ص ١٦

(المبحث الثالث)

(الاطار العملي)

اولا : نتائج التحليل

تحليل و تقويم الودائع و الائتمان المصرفي في العراقي لمدة (٢٠٠٩- ٢٠٢١)

اولا : تحليل الودائع في القطاع المصرفي في العراق : يعد القطاع المصرفي هو الممول الرئيسِ للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة عن طريق الموارد المالية التي تمتلكها والتي تحصل عليها من الافراد والمنشآت بشكل ودائع مقابل اسعار الفائدة التي تحددها تبعا للظروف الاقتصادية من قبل السلطة النقدية ، ويمكن ان نوضح بشكل مفصل اهم انواع الودائع التي تشكل المورد المالي الرئيس للقطاع المصرفي العراقي

السنة	ودائع القطاع الخاص	ودائع القطاع العام	اجمالي الودائع	النسبة المئوية
٢٠٠٩	١٤٨٣	١١٣٦٩	٢١٧٥١	%٤٨
٢٠١٠	٣٢٣٧	٢٢٥٠٢	٣٤٢٦٣	%٥٨
٢٠١١	٤٧٥١	٢٦٢٩٨	٤١٨١٩	%٢٢
٢٠١٢	٨٠٤١	٢٤٢٤٨	٤٢٤٨٠	%٢
٢٠١٣	٢٤٤٥٠	٤٤٤٠٥	٦٨٨٥٥	%٦٢
٢٠١٤	٢٤٧٠٢	٤٩٣٧٠	٧٤٠٧٣	%٨
٢٠١٥	٢٣٦٣٦	٤٠٧٠٦	٦٤٣٤٢	%١٣
٢٠١٦	٢٣٧٠٨	٣٨٦٨٩	٦٢٣٩٧	%٣
٢٠١٧	٢٦٠٩٣	٤٠٩٥٤	٦٧٠٤٧	%٧
٢٠١٨	٢٧٣٦٤	٤٩٥٢٨	٧٦٨٩٢	%١٥
٢٠١٩	٣٠٧٠٨	٥١٣٩٧	٨٢١٠٥	%٧
٢٠٢٠	٣٥٩٢٠	٤٩٠٠٢	٨٤٩٢٢	%٣
٢٠٢١	٤٣٢٤٣	٥٢٨٢٧	٩٦٠٧٠	%١٣

جدول رقم (١)

اجمالي الودائع وودائع القطاع العام والخاص في القطاع المصرفي العراقي لمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٢)

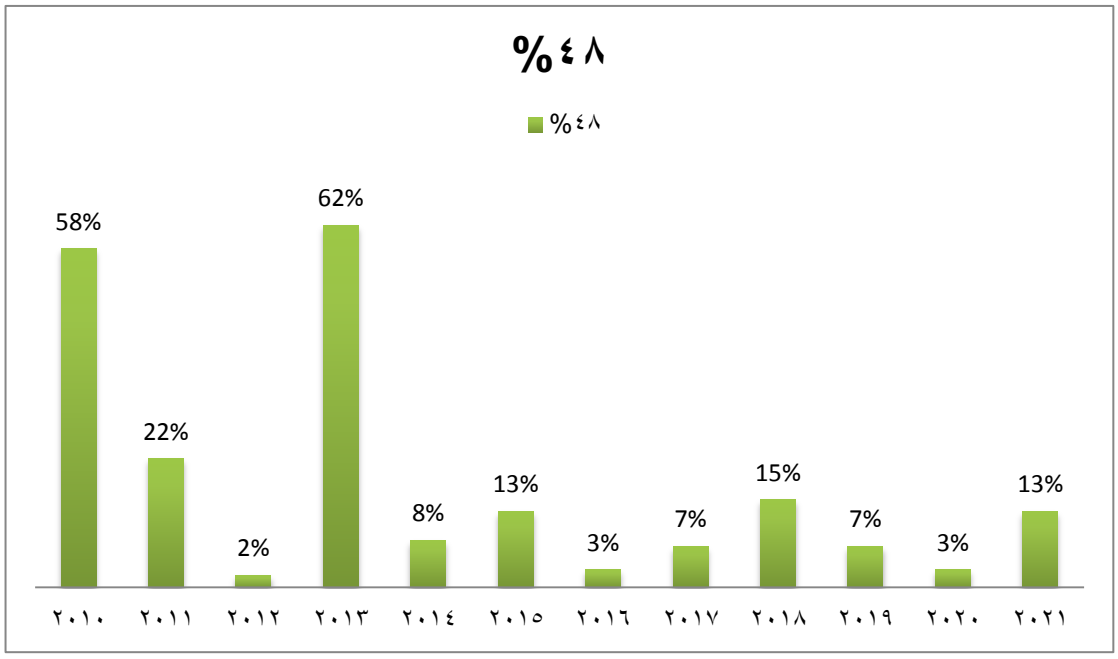

رسم بياني رقم (١)

من خلال الجدول و الرسم البياني في الاعلى يتبين ان هناك تفاوت كبير بين نسب الودائع المصرفية فبلغت نسبه الودائع في سنة (٢٠٠٩) (٤٨%) بينما بلغت في سنة (٢٠١٠) على (٥٨%) وجاءت سنة (٢٠١١) بنحو (٢٢%) اما (٢٠١٢) بلغت (٢%) و (٢٠١٣) بلغت (٦٢%) اما (٢٠١٤) حصلت على (٨%) اما سنتي (٢٠١٥) و (٢٠٢١) جانت النسب متساوية بلغت (١٣%) و شكلت (٢٠١٦) نسبة (٣%) لترتفع قليلا في سنة (٢٠١٧) بواقع(٧%) اما (٢٠١٨) شكلت نسبتها (١٥%)و شكلت(٢٠١٩) نسبة (٧%) اما (٢٠٢١) فبلغت نسبتها (١٣%) ليتبين ان اكبر نسبة للودائع المصرفية كانت في سنة ٢٠١٣ .

ثانيا : تحليل الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي لمدة (٢٠٠٩-٢٠٢١):

السنة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام	اجمالي الائتمان النقدي	النسبة المويه
٢٠٠٩	٤٦٤٦	٦٤٥	٥٢٩١	%١٢
٢٠١٠	٨٥٠٢	٨٨٣	٩٣٨٥	%٣٧
٢٠١١	١١٣٥٦	١٦٣٨	١٢٩٩٤	%٨٦
٢٠١٢	١٤٦٤٢	٦١٢١	٢٠٧٦٣	%٢٧٤
٢٠١٣	١٦٩٤٧	١٣٠٠٣	٢٩٩٥٢	%١١٢
٢٠١٤	١٧٧٤٥	١٦٣٧٧	٣٤١٢٣	%٢٦
٢٠١٥	١٨٠٧٠	١٨٦٨١	٣٦٧٥١	%١٤
٢٠١٦	١٨١٨٠	١٨٩٩٨	٣٧١٧٨	%٢
٢٠١٧	١٩٤٥٢	١٨٥٠٠	٣٧٩٥٢	%٣
٢٠١٨	٢٠٢١٦	١٨٢٧٠	٣٨٤٨٦	%١
٢٠١٩	٢١٠٤٢	٢١٠٠٩	٤٢٠٥١	%١٥
٢٠٢٠	٢٥٨٦٦	٢٣٩٥١	٤٩٨١٧	%١٤
٢٠٢١	٢٩٥٧٧	٢٣٣٩٢	٥٢٩٦٩	%٢

جدول رقم (٢)

اجمالي الائتمان النقدي في القطاع المصرفي العراقي لمدة (٢٠٠٩-٢٠٢٢)

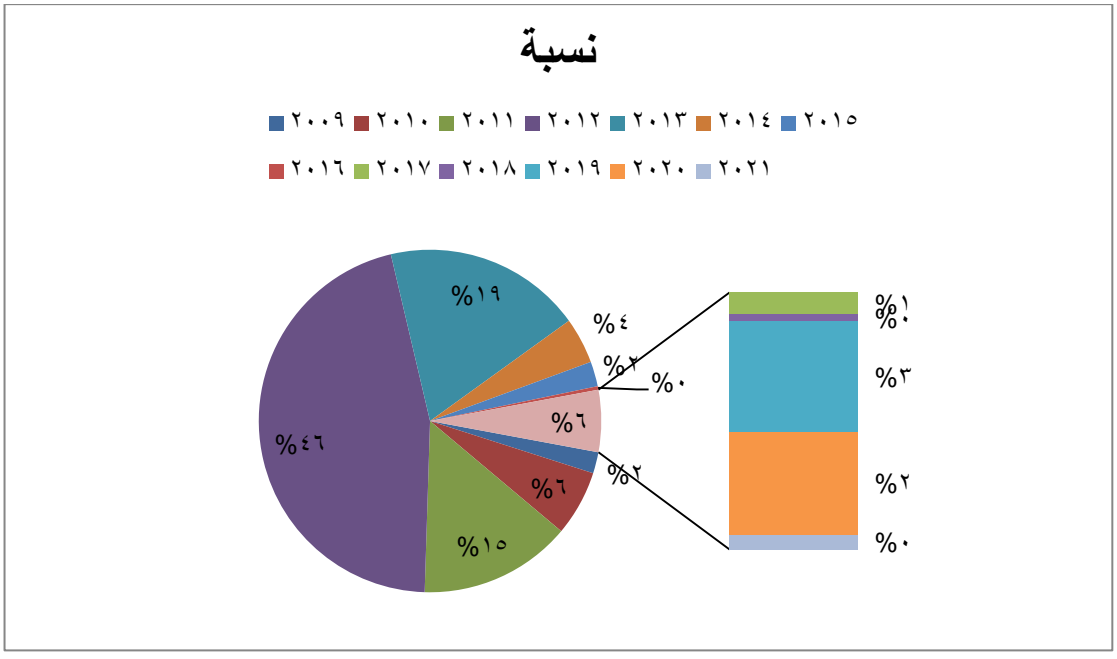

من خلال الجدول (٢) و الرسم البياني (٢) الذي يبين نسبة الائتمان المصرفي حيث جاءت نسبة (٢٠٠٩) (١٢%) اما (٢٠١٠) (٣٧%) وبلغت (٢٠١١) نسبة (٨٦%) اما (٢٠١٢) فحصلت على نسبة قدرها (٢٧٤%) و سنة (٢٠١٣) بلغت نسبتها (١١٢%) و جاءت نسبة (٢٠١٤) بقدر (٢٦%) اما سنة (٢٠١٥) بلغت (١٤%) وحصلت سنة (٢٠١٦) على نسبة قدرها (١٤%) اما سنة (٢٠١٧) بلغت (٢%) و جاءت نسبة سنة (٢٠١٨) (٣%) و بلغة نسبة سنة (٢٠١٩) مقدار (١%) اما سنة (٢٠٢٠) بلغت نسبتها (١٥%) وشكلت نسبة سنة (٢٠٢١) مقدار (١٤%)

(المبحث الرابع)

اولا : نتائج

ثانيا : استنتاجات

ثالثا : توصيات

رابعا : ملاحق

اولا النتائج :

اظهـــرت الجـــداول و الرســـوم البيانيـــة فـــي الفصـــل الثالـــث احصـــائيات و نتائج عده و من هذه النتائج هي :

١- بلغـــت نســـبه الودائـــع المصـــرفية فـــي ســـنة (٢٠٠٩) (٤٨%) امـــا نسبة الاتمان المصرفي(١٢%)
٢- بلغـــت نســـبة ودائـــع ســـنة (٢٠١٠) (٥٨%) امـــا نســـبة الائتمـــان بلغت (٣٧%)
٣- بلغـــت نســـبة الودائـــع فـــي ســـنة (٢٠١١) (٢٢%) امـــا نســـبة الائتمان بلغت(٨٦%)
٤- شـــكلت نســـبة الودائـــع فـــي ســـنة (٢٠١٢) (٢%) امـــا الائتمـــان المصرفي شكلت نسبته (٢٧٤%)
٥- جـــاءت نســـبة الودائـــع فـــي ســـنة (٢٠١٣) (١١٢%) امـــا نســـبة الائتمان بلغت (٦٢%)
٦- بلغـــت نســـبة الودائـــع لســـنة (٢٠١٤) (٨%) امـــا نســـبة الائتمـــان بلغت (٢٦%)

٧- شـــكلت نســـبة الودائـــع لســـنة (٢٠١٥) ا(٣%) امـــا نســـبة الودائـــع كانت (١٤%)

٨- جـــاءت نســـبة الودائـــع لســـنة (٢٠١٦) (٣%) امـــا نســـبة الائتمـــان كانت (٢%)

٩- بلغـــت نســـبة الودائـــع لســـنة (٢٠١٧) (٧%) امـــا الودائـــع فكانـــت نسبتها بقدر (٣%)

١٠- بلغت نسبة الودائع في سنة (٢٠١٨) (١٥%) اما الودائع فبلغت نسبتها (٣%)
١١ -شكلت نسبة الودائع في سنة (٢٠١٩) (٧%) اما الائتمان شكل (١%)
١٢- شكلت نسبة الودائع في سنة (٢٠٢٠) (٣%) اما الائتمان فجاءت نسبته بمقدار (١٤%)
١٣- بلغت نسبة الودائع في سنة (٢٠٢١) (١٣%) اما الائتمان فشكل نسبة قدرها (٢%)

ثانيا : الاستنتاجات :

بعد استعراض النتائج السابقة اثر الودائع في توسع الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي (٢٠٠٩-٢٠٢١) يمكن ان نستخل اهم الاستنتاجات فيما يلي :

١- نستنتج بان هنام علاقة عكسية بين الودائع المصرفية و الائتمان المصرفي حيث كلما زادت الودائع زادت نسبة الائتمان .

٢- نستنتج بان الودائع مصدرا مهما في تمويل القطاع المصرفي وزيادة القدرة الائتمانية لها من اجل تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة ورفع الكفاءة الاستثمارية .

٣- تبين ان مساهمة القطاع الخاص في الودائع تشكل نسبة متدنية مقارنة بالقطاع العام.

ثالثا : التوصيات :

١- ضرورة تشجيع القطاع الخاص في زيادة مقدرتهم الادخارية عن طريق الوسائل التي يمتلكها القطاع المصرفي .

٢- تفعيل الرقابة المصرفية على الائتمان الممنوح من قبل المصارف وتوجيهه نحو القطاعات الانتاجية .

٣- يجب على البنك المركزي وضع خطة طويلة الامد للمصاف التجارية في منح القروض نحو القطاع الصناعي والزراعي بزيادة تقديم قروض بنسب فائدة منخفضة مقارنة مع بقية الانشطة الخدمية والتجارية .

المصادر

اول :القران الكريم

ثانيا : الرسائل و الإطريح

١- العزاوي ، هدى "دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة ١٩٤٧اطروحه . دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ١٩٩٧

٢- السيد محمد السرياني ، علي عبد الوهاب ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الجامعية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠١

ثالثا: الدراسات و البحوث :

١- م. علي حسين نوري اللامي - اثر الودائع في صافي دخل المصارف بحث تطبيقي في الشرق الأوسط العراقي- قسم العلوم المالية و المصرفية - كلية دجلة الجامعة

٢- النجفي ، حسن "معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية" الطبعة الاولى ، دار واسط للنشر ، بغداد.١٩٨٢

٣- شرف ، كمال و ابو عراج ، هاشم "النقود والمصارف" منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٤ص ٨

٤- د . عبد العزيز الدغيم ، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري . مجلة جامعة تشرين ، المجلد ٢٨ ، ص ٢٠٢

٥- حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مقدمة في الاقتصاد الاقياسي ، دار الكتب ، بغداد ،٢٠٠٢ ، ص ١٢٦

٦- نغم عباس عبيد ، دور الائتمان المصرفي في نقل اثر السياسية النقدية الى النشاط الاقتصادي في العراق لمدة (٢٠٠٣_ ٢٠١٢) ، ص ٧

٧- شيماء جاسم حمود العوادي ، تحليل الائتمان المصرفي للمصارف الاختصاصية في العراق للمدة (١٩٩٥_ ٢٠٠٨) رسالة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠١٠ ص ٤

٨- الكصوصي ايمان عدنان سعد ، التوافق بين سلوك الودائع و توظيفات اموال المصارف التجارية و رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة و الاقتصاد ،٢٠٠٠، ص ١٢٣

٩- الزبيدي حمزة محمود ، ادارة المصارف ، استراتيجية تعبئة الودائع و تقديم الائتمان ، الطبعة الاولى مؤسسة الوارق ،٢٠٠٠، ص ١٥٨

١٠-احمد عبد العزيز الافي ، الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، دار المعارف مصر ، القاهرة ، ٢٠١٥

١١-عبد الستار رائف حسن المولى ، د . خالد حسن البيلي ،م . علي احمد الامين ، اثر الودائع المصرفية في حجم الائتمان في المصارف العراقية خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢١ م (دراسة تحليلية قياسية ، مجلة جامعة السودان ، العدد السابع والأستون / المجلد السابع عشر/ كانون الاول ٢٠٢٢

رابعا : المواقع الالكترونية:

١- موقع الكتروني : https://rouwwad.com/o/ أهمية-الائتمان-المصرفي

(الملاحق)

الرئيسية
عن البنك
دوائر البنك
السياسة النقدية
القوانين والتشريعات المصرفية
اتصل بنا
English
بحث
البنك المركزي العراقي
CBI
CENTRAL BANK OF IRAQ
1947
الحملة الوطنية لإستخدام
الدفع الالكتروني POS
1 حزيران
إستخدم الاجهزة المرخصة من قبل البنك المركزي العراقي
البيانات المالية للسنوات السابقة
الأوراق النقدية
انظمة المدفوعات
البيانات المالية للسنوات السابقة